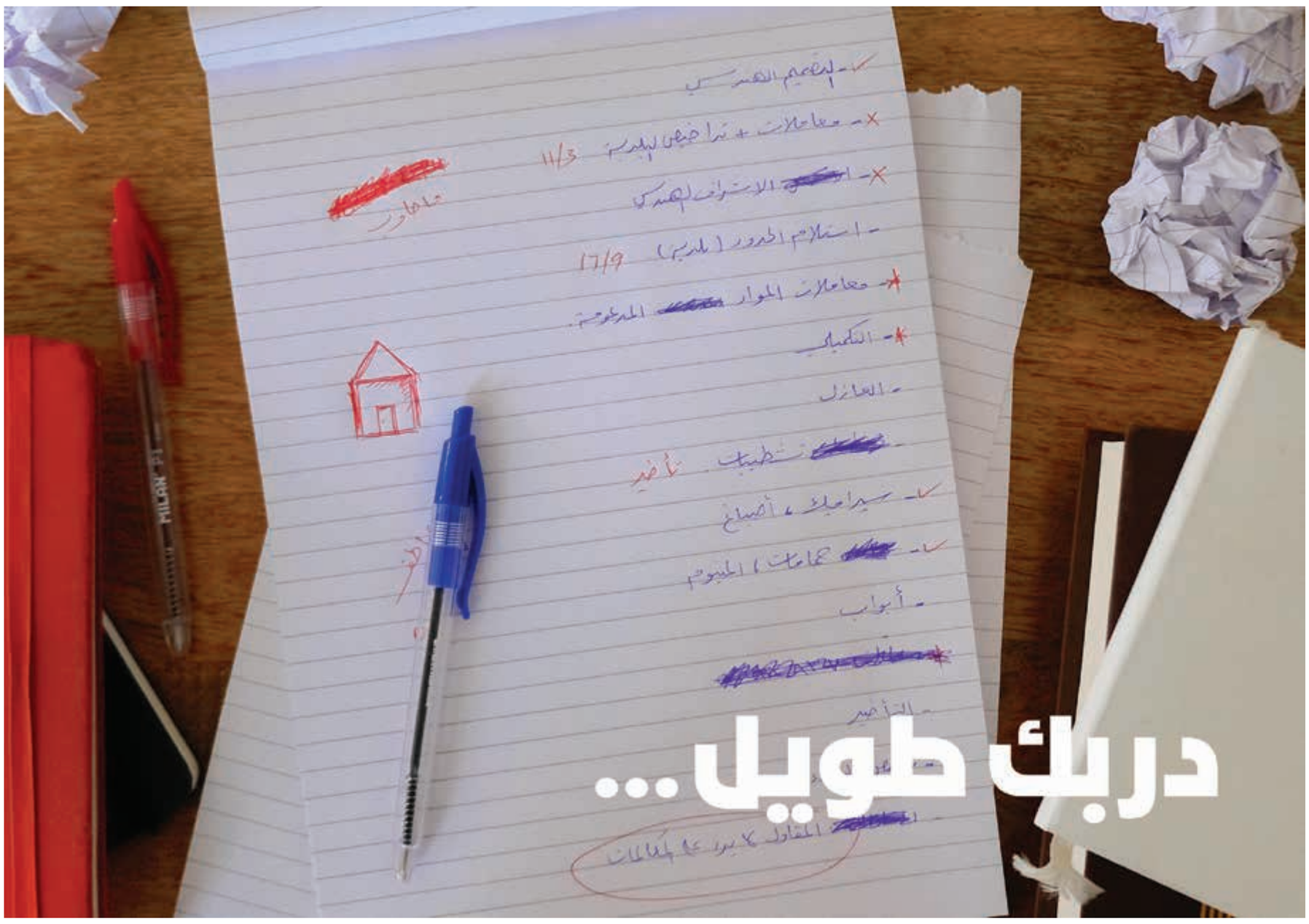

عسكر: شمول طلبة «البدون» بالمكافأة الطلابية في الجامعة و«التطبيقي»

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون بإضافة بند جديد بشمول المكافأة الطلابية الشهرية جميع الطلبة من غير محددي الجنسية الدارسين في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وجاء في مقدمة الاقتراح ما يلي: أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن إضافة فقرة جديدة الى المادة الاولى من القانون رقم 10 لسنة 1995 في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

عسكر العنزي

وجاءت المواد على النحو الآتي:

مادة أولى: تضاف فقرة جديدة الى المادة الاولى من القانون رقم 10 لسنة 1995 في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، نصها الآتي: «وتصرف المكافأة الشهرية للطالب من فئة المقيمين بصورة غير قانونية المسجلين لدى الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية».

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

يعاني الطلاب من فئة البدون من غلاء المعيشة وارتفاع أسعار وتكلفة مستلزمات الدراسة الجامعية عاما بعد عام. ومن المعلوم ان دخل الأسرة من فئة البدون ضعيف جدا ولا يكاد يكفي معيشتهم اليومية فضلا عن عدم قدرتهم على تغطية تكاليف دراسة أبنائهم في الجامعة والتطبيقي.

وتم تقديم هذا الاقتراح لأن طلاب الجامعات والتطبيقي من فئة البدون هم أكثر الفئات التي تستحق ان تكون مشمولة بالمكافأة الطلابية التي تصرف الى الطلبة الكويتيين، وذلك لمساعدة الطلبة البدون على التغلب على الأعباء المعيشية وتغطية جانب من مصاريفهم الدراسية ما يخفف العبء عن كاهل أسرهم الفقيرة.

وينص هذا الاقتراح على أن تضاف فقرة جديدة الى المادة الاولى من القانون رقم 10 لسنة 1995 في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، نصها الآتي: «وتصرف المكافأة الشهرية للطالب من فئة المقيمين بصورة غير قانونية المسجلين لدى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية».

الخنفور يسأل عن أسباب تكرار غرق نفق الصباحية كل موسم أمطار

وجه النائب سعد الخنفور سؤالا إلى وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية م.حسام الرومي طالب فيه بتزويده وإفادته بالتالي:

1ـ ما أسباب تكرار غرق نفق الصباحية في كل موسم أمطار وهل قامت الشركة المنفذة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار حدوث غرق النفق وما الشركة المنفذة للنفق، وهل اتخذ اجراء بحقها نظير تكرار غرق النفق وعدم عمل المضخات عند الحاجة.

سعد الخنفور

2ـ ما الخطوات التي تتبعها إدارات صيانة الطرق للتأكد من قيام الشركات المنفذة من توفير جهاز تنفيذي كامل على حسب متطلبات وشروط العقد، الرجاء تزويدي بأسماء الشركات التي تقوم بأعمال صيانة الطرق في جميع المحافظات مع صور عن اعتماد جهازها الفني مع صورة عن اقاماتهم مما يثبت عملهم في نفس الشركة من تاريخ 2016/01/01 وما الآلية المتبعة للتأكد من عدم اعتمادهم في مشاريع أخرى بنفس الوقت.

3ـ هل تسمح الوزارة للمقاولين «المقاول الرئيسي» ببيع المشروع لمقاول بالباطن»، وما هي أسس الموافقة إن وجدت.

4ـ هل يسمح للشركات بأخذ أكثر من مشروع انشاء طرق في نفس الوقت، وما الحد المسموح به للشركات لأخذ أكثر من مشروع، وهذا السؤال ينطبق على مشاريع الصيانة.

5ـ تزويدي بأوراق اعتماد مصانع الاسفلت التابعة لشركات صيانة الطرق الحائزة عقودا سارية مع الوزارة والشركات المنفذة لمشاريع الطرق الجديدة، وهل وجود مصنع اسفلت أحد الشروط الأساسية لاعتماد شركات الصيانة وإنشاء الطرق، على ان يكون تاريخ الاعتماد 2016/01/01.

6ـ ما الطرق العلمية والهندسية التي تطبقها إدارة الصيانة في المحافظات وكذلك مشاريع الطرق الجديدة التي هي تحت التنفيذ لمطابقه كميات الاسفلت الموردة للموقع مع مساحات فرش الاسفلت وسماكتها، وهل هناك تعاون بين مختبر وزارة الاشغال وإدارات الصيانة في المحافظات لمتابعة هذه الآلية.

المطيري يستفسر عن قرار تشكيل لجنة تقصي الحقائق بشأن الأحوال الجوية

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير دولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: تناقلت وسائل الاعلام خلال اليومين الماضين خبر تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن موجة الاحوال الجوية التي مرت بها البلاد الاسبوع الماضي، وطالب بتزويده بالآتي:

ماجد المطيري

1ـ تزويدي بنسخة من قرار تشكيل اللجنة؟

2 ـ تزويدي بأسماء رئيس واعضاء اللجنة؟

3 ـ مدة صلاحيات اللجنة؟

4 ـ ما هي المدة الزمنية المحددة لإنهاء اعمال اللجنة؟

وهل اصدرت اللجنة أي قرارات حتى تاريخ الرد على السؤال؟

5 ـ كشف بأسماء الشركات التي سوف يتم التحقيق معها والمشاريع التابعة لها؟

الدقباسي يستغرب نية الحكومة تقديم رؤية جديدة بديلة عن «التقاعد المبكر»

استغرب النائب علي الدقباسي التصريح المنسوب لوزير المالية نايف الحجرف نقلا عن مصادر عن نية الحكومة تقديم رؤية جديدة بدلا من الاقتراح بقانون في شأن التقاعد المبكر.

وقال الدقباسي في تصرح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن التصريح المنسوب للوزير تثور حوله علامات تعجب واستفهام كبيرة، مستغربا تكرار استخدام مصطلحات مثل المثالب التشريعية والعوار الدستوري في تصريح الوزير.

وتساءل: ما المثالب والعوار؟ ثم يكون لدى الحكومة في رأي مختلف ولا تكون لديها رؤية واضحة؟ ولماذا وافق الوزير بمجلس الأمة على الاستعانة بشركة متخصصة تقدم دراسة حول القانون؟

وتمنى الوصول لتوافق نيابي حكومي لتمرير القانون الذي تم إلغاء المادة الرابعة منه من باب التعاون ولتمرير القانون دون ان يكون هناك اي خلل على المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وتطلع الى مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن التقاعد المبكر في جلسة 27 نوفمبر الجاري، معربا عن ثقته في انجاز اللجنة المالية تقريرها بشأن القانون في اجتماعها المقرر عقده غدا.

وأوضح ان مثل هذه التصريحات المنسوبة للوزير تنم عن مماطلة وتسويف واستخدام لهذه القضية كورقة سياسية.

علي الدقباسي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الصالح: تقدمت باقتراح لاستبدال الإجازات الدورية للموظفين ببدل نقدي أثناء الخدمة

أعلن النائب خليل الصالح تقدمه باقتراح بقانون لاستبدال الإجازات الدورية للموظفين ببدل نقدي أثناء الخدمة، مبينا أن هذا الإجراء معمول به في المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية وجهات أخرى.

وأوضح الصالح في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الكثير من الموظفين في الجهات والمؤسسات والهيئات الحكومية لا يحصلون على البدل النقدي، بينما الغلاء مستمر سواء في المحروقات أو في السلع الاستهلاكية.

وأكد أن عدم العمل بهذا القانون دفع الكثير من الموظفين الكويتيين إلى اقتراض الحد الأقصى (40٪) من البنوك، والبعض منهم فضل التقاعد للحصول على مكافأة نهاية الخدمة لأنه لم يعد بوسعه الاقتراض مجددا.

وبين أن العمل بهذا المقترح سيكون في صالح الحكومة ويخفف عنها الأعباء المالية على الدولة عند صرف الرواتب التقاعدية.

وطالب وزير المالية بالتفاعل مع المقترح وأن يقوم بنفسه بتبني المقترح، مشيرا إلى أن وزيرة الشؤون الاجتماعية تفاعلت مع المقترح عندما عرضه عليها.

وأفاد بأن من أهم أسباب التفكير بتقديم المقترح هو عدم إيجاد الحكومة حلولا لمعالجة ملف الغلاء المعيشي رغم التباين في أسعار النفط، مؤكدا أن على الحكومة الالتفات للمواطنين الذين يعانون من ارتفاع الأسعار.

خليل الصالح

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

لاختيارها الأشخاص حسب الترضيات وليس الكفاءة

العدساني: الحكومة غير قادرة على تنفيذ الخطة الإنمائية

كشف النائب رياض العدساني أن الادارة الحكومية تعاني من أخطاء في 3 مواضيع وهي الموضوعات عالية المخاطر والإدارة المالية للدولة والخطة الإنمائية، وهذه الأخطاء لها أثرها على المال العام والمواطنين بشكل عام، مبينا أن موضوعات عالية المخاطر تبين سوء التخطيط والتنفيذ وأنه لا يوجد ربط بين الجهات الحكومية المختلفة.

وأضاف العدساني في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الامة: حددت رئيس مجلس الوزراء لأن المادة 127 من الدستور تقول إن على الرئيس التنسيق والإشراف بين الوزارات المختلفة، وهذا يعني أن عدم وجود التخطيط وسوء التنفيذ وسوء الاستغلال وكل هذا يتحمله رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيون.

وأضاف «من أمثلة الهدر في المال العام وتأخير تنفيذ المشاريع مشروع مستشفى جابر وحتى الآن الحكومة لم تحدد الوجه الحقيقي لفتح هذا المبنى، احيانا يقولون ستتم ادارته من قبل شركة خاصة واحيانا يقولون سيدار من قبل الحكومة وهناك 3 جهات مسؤولة مع مستشفى جابر وهي وزارة الصحة أولا وديوان الخدمة المدنية لاختيار الدرجات الوظيفية إضافة إلى وزارة المالية لاعتماد الميزانية».

وتابع «يجب على وزارة الصحة تحديد الجهة المشغلة للمستشفى وأنا مع توجه الادارة الحكومية او تكون شركة دون تحمل المواطن أي نفقات حسبما نص عليه الدستور».

وأضاف «بالنسبة لايقاف الحكومة لبعض الشركات والمكاتب الاستشارية والهندسية على خلفية الكوارث التي حصلت بسبب هطول الأمطار في الفترة الأخيرة فإن المسؤول عن الأمر وزارة الأشغال والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، يعني أن الحكومة اعترفت ضمنيا أن هناك سوء تخطيط وتنفيذ وإشراف وصيانة وهذا الأمر تتحمله الحكومة، وكل من شارك تنفيذ هذه المشاريع، مطالبا بتحويل كل متقاعس ومتجاوز وفساد إلى الجهات القانونية والنيابة، لافتا إلى أن رئيس الوزراء هو الذي يتحمل مسؤولية التنسيق بين الجهات المختلفة.

ولفت العدساني إلى أن هناك بذخا في الصرف على مشروع جامعة الشدادية إلى جانب تعطيل في التنفيذ، مبينا أن هناك هدرا وتجاوزات إدارية ومالية وأن نسبة الزيادة في التكلفة الكلية للمشروع نحو 236٪، حيث كان المبلغ المرصود في الميزانية العامة هو 475 مليون دينار ولكنه ارتفع لثلاثة أضعاف ووصل إلى مليار و557 مليون دينار كويتي، مؤكدا أن الهدر والأخطاء وتأخير انجاز المشاريع يتحملها رئيس الوزراء والوزراء المختصون.

وبين أن اجمالي حساب العهد بلغ 6 مليارات دينار ونسبة الزيادة 4٪ والأسباب هي ارتفاع متوسط اسعار النفط المقدر في الميزانية مما أدى إلى نشوء عجز في بند دعم المشتقات النفطية بمبلغ 330 مليون دينار والزيادة في بند العلاج بالخارج بمبلغ 120 مليون دينار، وارتفاع الدفعات المقدمة لبعض المشاريع الانشائية مثل مشروع مطار الكويت بقيمة 131 مليون دينار.

وأضاف «بالنسبة للنقاط التي تبين المخاطر الناتجة عن عدم جدية التعامل من الجهات الحكومية وفيما يخص حساب العهد فهو عرضة للتلاعب بالمال العام وعدم امكانية التحقق من صحة ما تم صرفه من أرصدة جملتها ملياران و212 مليون دينار كويتي في 31 مارس 2017، وجميع التقارير الرقابية توثق هذا الخلل والتجاوزات وعدم التقيد في قواعد الميزانية».

وقال «أما فيما يخص الديون المستحقة للحكومة على الجهات الحكومية ربما تكون هذه الحسنة الوحيدة في الموضوع حيث بلغ رصيد هذا الحساب في 31 مارس 2018 مبلغ مليار و336 مليون دينار بنسبة انخفاض حوالي 1٪ عن الرصيد في العام السابق الذي بلغ ملياراً و344 مليونا».

وتابع «وفيما يتعلق بالخطة الإنمائية فإن الحكومة ليست لديها القدرة على تنفيذ الخطة مادامت انها تختار الاشخاص حسب الترضيات والمحسوبية والتنفيع السياسي وليس الكل بل البعض منهم، وانا ذكرت في قاعة عبدالله السالم بأن من يمدح سمو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الامة نراه في اعلى المراتب ولن نقبل بهذا الأمر.

وأبدى العدساني استغرابه من وضع الحكومة قوانين شركة الامن والحراسة ومشروع تنظيم الاجتماعات والمواكب العامة وتعديل قانون تنظيم السجون فما علاقة هذه القوانين بالتنمية العامة، مطالبا بتشكيل وزاري جديد لأن الجميع مستاء من الإدارة العامة للحكومة مع الاحترام والتقدير لرئيس مجلس الوزراء، معتبرا أن الشعب الكويتي مستاء من أداء الحكومة وأنه لن يستمر في السكوت عن هذه التجاوزات والفساد.

ولفت العدساني إلى أن التجاوزات في بعض المشاريع كبدت المال العام لأعباء اضافية وخسائر في 4 مواضيع بلغت 38 مليون دينار بسبب عدم صحة الاجراءات والأسباب التي استندت اليها الجهات في استبعاد العطاءات او عدم تقديم دراسات جدوى دقيقة.

وأضاف «نقول لوزير الداخلية يجب أن تسلط الضوء على وزارتك وبعد قضية بند الضيافة وقضية الأغذية هناك قضية دفع الوزارة لكامل قيمة العقد البالغ 760 ألف دينار بشأن توريد وتركيب نظام غير مرئي تحت الأرض لكشف الأهداف التي تتجاوز خط الحدود بمسافة 70 كيلو في الحدود الشمالية رغم عدم التزام الشركة المعتمدة والمتعهدة بتنفيذ المشروع الأمر الذي قد يعرض البلاد لمخاطر خارجية وعدم تحقيق الأهداف المرجوة.

ولفت العدساني إلى أن الصرف في وزارة الكهرباء والماء على العديد من المشاريع الإنشائية المدرج لها اعتمادات مالية في السنة المالية الماضية حيث لم تتجاوز نسبة الصرف عن 23٪ من جملة الاعتمادات مما يدل على ضعف قدرة الوزارة على تنفيذ تلك المشاريع في المدة الزمنية المحددة.

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar